دفع الشبهات المثارة حول الوليد بن عقبة ودراسة مروياته (دراسة حديثية)

الباحث: يوسف عثمان

Yusuf.usman@uiii.ac.id

الملخص

يتناول هذا البحث الرد على الادعاءات التي طعن بها بعض الباحثين والمستشرقين في عدالة الصحابي الجليل الوليد بن عقبة، كما أن الإشكالية الكبرى لهذه الدراسة هي إعادة النظر في ما نُقل من أقوال وروايات استُعملت للطعن في الصحابي الجليل الوليد بن عقبة رضي الله عنه، بعيدًا عن التقديس غير النقدي أو الاتهام الجائر، وذلك من خلال تحليل النصوص بميزان علمي رصين. ويسعى البحث إلى الدفاع عن مكانة الصحابي وإبراز مناقبه، مع توظيف قواعد علم التخريج بصورة تطبيقية تميز الصحيح من السقيم من الوقائع التاريخية، إذ إن الجهل بهذا الأصل يؤدي إلى بناء أحكام على غير أساس متين.

وقد تناول البحث أبرز الشبهات التي أثيرت حوله، مثل دلالة آية الفسق في سورة الحجرات، وما ورد في سورة السجدة، وما نُسب إليه من ظلم لزوجاته، إضافة إلى ولايته للكوفة في عهد الخليفة عثمان ﷺ. وبعد دراسة الروايات وتحليلها من حيث السند والمتن تبين أن أغلبها لا يصح، وما صح منها يمكن تأويله بتأويل سائغ، كما أن خلافة عثمان له لم تكن محاباة بل عن كفاءة، واعتزال الوليد بن عقبة ﷺ الفتن وانشغاله بالعبادة دليل صلاحه وتقواه.

اعتمد البحث منهجًا وصفيًا تاريخيًا واستقرائيًا نقديًا، جمع الروايات المتعلقة بالصحابي الوليد بن عقبة ﷺ وحلّلها وفق قواعد المحدثين، مع الموازنة بآراء كبار العلماء.

وأخيرا خلص الباحث إلى أن ما يثار من طعون في حق الوليد بن عقبة ﷺ لا يثبت علميًا، وأن ما وقع منه من خطأ لا يسقط عدالته، إذ إن إقامة الحد كفارة، كما تقرر عند أهل السنة والجماعة. كما تبين أن الوليد لم يكن من المكثرين في الرواية لانشغاله بالمهام

السياسية، وما نُقل عنه قليل جدًا، وغالبه لا يصح. وبناءً على ذلك فإن عدالة الصحابة أصل قطعي تؤيده النصوص والإجماع، ومن ثم فلا يجوز النيل من مكانتهم أو الاستهانة بفضلهم.

Abstract

This research addresses the claims made by some scholars and orientalists who questioned the integrity of the Companion al-Walīd ibn ʿUqbah (may Allah be pleased with him). It seeks to re-examine the reports and narratives used to cast doubt upon him, analyzing them through a rigorous scholarly lens away from both uncritical veneration and unfair accusations. The study aims to defend the status of the Companion and highlight his virtues, while applying the principles of ḥadīth authentication in practice to distinguish between sound and weak historical accounts.

The study focused on four main allegations: the interpretation of the verse of *fisq* in Sūrat al-Ḥujurāt, what is mentioned in Sūrat al-Sajdah, the claim of injustice toward his wives, and his governorship of Kūfa during the caliphate of ʿUthmān (may Allah be pleased with him). After examining the reports in terms of both chain of transmission and content, it was found that most of them are unsound, and what is authentic can be interpreted in a reasonable manner. Furthermore, his appointment by ʿUthmān was not favoritism but based on competence, and his withdrawal from the civil strife and dedication to worship are proofs of his piety and uprightness.
The research employed a descriptive, historical, and critical inductive methodology, collecting the relevant reports and analyzing them in light of the rules established by the ḥadīth scholars, while comparing the opinions of leading authorities. The findings conclude that the criticisms against al-Walīd ibn ʿUqbah do not stand on solid evidence, and that any mistakes he committed do not undermine his integrity, for the application of the ḥadd (penalty) serves as expiation. Moreover, his few transmitted narrations are due to his political responsibilities, and most of them are weak. Thus, the justice of the Companions is a firmly established principle, supported by textual evidence and scholarly consensus, and their status must not be undermined.

Keywords: Dispelling doubts, Al-Walid bin Uqba, narrations of Al-Walid bin Uqba, Takhrij of the hadith.

المقدمة:

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الهدى ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون، والصلاة والسلام على خير الأنام نبينا مُحَمَّد وآله وصحبه الذين فازوا بمكانة عالية ومنزلة رفيعة في نشر

الإسلام ونصرته، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فالإنصاف في تناول القضايا العلمية واجب ديني وأخلاقي، ويتأكد أكثر باعتبار ما يناط به، ففي سيرة الصحابة الكرام، يجب مراعاته في جميع الصحابة دون تحيز أو تحايد.

وقد اختلفت أقوال العلماء والمؤرخين والباحثين حول الصحابي الجليل الوليد بن عقبة ﷺ في وقائع تاريخية مما أتاح للطاعنين من الشيعة والمستشرقين إثارة الشبهات والتشكيك في عدالته ورميه بالفسق تارة وبالفجور تارة أخرى، فكان من الواجب إعادة النظر في مثل هذه الأفكار على ما يوافق الشريعة دون تعصب أو اعتداء، ودفع كل شبهة تمت إلى الصحابي بصلة، وبيان حقيقة الوقائع مع تحري الموضوعية، فاستعنت بالله في التصدي لهذا مع قلة بضاعتي العلمية، وأضفت تخريج أحاديثه والجواب عن القائلين بأن قلة مروياته دليل على قبول الطعن فيه، فجاء عنوان البحث "**دفع الشبهات المثارة حول الوليد بن عقبة" –رضي الله عنه– ودراسة مروياته، دراسة حديثية.**

دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب جوهرية، من أبرزها:

1. رغبتي الشديدة في التعمق بدراسة المسائل المتعلقة بالأحاديث النبوية، لما لها من مكانة عظيمة في بناء العقيدة والشريعة الإسلامية.
2. صيانة السنة النبوية من الطعن والدس فيها ويعدُّ هذا دافعًا أساسيًا لهذا البحث، إذ إن الطعن في الراوي يؤدي بالضرورة إلى الطعن في الرواية نفسها، ما يهدد ثبوت كثير من النصوص الشرعية.
3. حرصي الشديد في الوقوف على مناقب الصحابة الكرام، وبالأخص الصحابي الجليل الوليد بن عقبة رضي الله عنه، للتهم التي أُلصقت به عبر العصور، خصوصًا في ظل ازدياد الحملات المعاصرة للمستشرقين والحداثيين التي تسعى للنيل من عدالة الصحابة، والتشكيك فيما نقلوه لنا من السنن النبوية.

4. تخريج مرويات الوليد بن عقبة رضي الله عنه له أهمية بالغة في هذا السياق، إذ يُعد من الوسائل العلمية المنهجية لتوثيق الرواية وفهم سياقها وسندها ومتنها. ويُمكِّن الباحث من بيان درجتها من الصحة أو الضعف، ويُسهم في رفع الالتباس حول مكانة الصحابي من خلال المنهج النقدي المعتمد عند المحدثين. كما أن التخريج الدقيق يساعد في التمييز بين الروايات المقبولة والمردودة، ويوضح الأثر الإيجابي الذي أحدثه هذا الصحابي في نقل الشريعة الإسلامية إلى القرى والمدن، عملا بقوله صلى الله عله وسلم: "بلغوا عني ولو آية..."[1]

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. عرض النصوص والروايات التي استند إليها الطاعنون في حق الوليد بن عقبة ﷺ، ودراستها دراسة حديثية ثم نقدها نقدا علميا القائم على أسس المحدثين المتينة، ورد ما قد يظن صحته منها إلى تأويل سائغ.
2. دحض الشبهات التي أُثيرت حول شخصه ومكانته، بالرجوع إلى الأدلة الصحيحة والمناهج العلمية المعتبرة في النقد.

تكمن المشكلة الأساسية لهذا البحث في عدة نقاط:

1. تضارب الأقوال حول الوليد بن عقبة ﷺ في كتب التفسير والحديث والتاريخ.
2. كونه واحد من الصحابة الذين يجب الذبّ عنهم والوقوف ضد كل محاولات الطعن فيهم، امتثالًا لأمر الله تعالى فيهم حيث قال: {وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيم}[الحشر: 10] وتقريرا لأقوال النبي صلى الله عليه وسلم في فضائلهم.
3. عدم وجود دراسة جامعة للشبهات في مكان واحد، وشاملة من حيث

[1]- البخاري، صحيحه، 1275/3.

الجمع بين العرض والنقد والتوثيق لما قيل حوله حسب اطلاع الباحث، زد على ذلك عدم الوقوف على ما تطمئن إليه النفس في المسألة.

يعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج، وهي:

1. المنهج الوصفي: من خلال وصف حال الوليد بن عقبة ﷺ ومكانته في المجتمع الإسلامي، ومواقفه الحميدة، ومساهماته عبر تاريخ الإسلام.
2. والمنهج التاريخي: لتتبع الروايات والأحداث المتعلقة به، إذ أن أغلب الاتهامات كانت أحداثا تاريخية.
3. والمنهج الاستقرائي: بجمع الشبهات والروايات، ثم تحليلها ونقدها. ودراسة مروياته.

الدراسات السابقة: من خلال البحث والتقصي، وجد الباحث دراسة سابقة بعنوان: الوليد بن عقبة: حياته وولايته الكوفة للدكتور أحمد عبد اللطيف مُحَمَّد حنفي، أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة حلوان. غير أن دراستي تختلف عن هذه الدراسة في عدة جوانب:

اقتصرت دراستي على الشبهات المثارة من قِبل الطاعنين في الوليد بن عقبة ﷺ ودراسة مروياته، دون التوسع في القضايا العامة لحياته.

اعتمدت في نقد الشبهات المثارة حوله على منهج المحدثين، من خلال دراسة الأسانيد وفحص المتون بدقة علمية عالية. كما اعتمدت على الكتب الأصلية عند تخريج مروياته، مع مراعاة قواعد المحدثين قبل الحكم على الحديث.

خطة البحث: يشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث رئيسة، تليها الخاتمة التي تتضمن أهم نتائج البحث، مع قائمة المصادر والمراجع.

المقدمة: تتضمن أسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، ومشكلته، ومناهجه، وخطته.

التمهيد ويحتوي على نقطتين:

1. مفهوم الصحابة وذكر بعض مناقبهم.
2. التعريف الموجز بالوليد بن عقبة ﷺ.

المبحث الأول: عرض شبهة فسق الوليد بن عقبة ﷺ بآية الحجرات والرد عليها.

المبحث الثاني: عرض شبهة فسق الوليد بن عقبة ﷺ بآية السجدة والرد عليها.

المبحث الثالث: عرض شبهة ظلمه لأزواجه ودعاء النبي ﷺ عليه بسبب ذلك، والرد عليها.

المبحث الرابع: عرض شبهة توليته على الكوفة، والرد عليها.

المبحث الخامس: دراسة مرويات الوليد بن عقبة دراسة حديثية

الخاتمة: تتضمن أبرز نتائج البحث، وتليها قائمة المصادر والمراجع المعتمدة.

النقطة الأولى: مفهوم الصحابة وبيان أنهم عدول.

الصحابي في اللغة من صَحِبَ والصحب والصحاب والأصحاب والصحابة واحد فإذا قالوا صحابة فهم الأصحاب وإذا قالوا صحابة فهم القوم الذين يصحبونه. ويقولون: فلان حسن الصحابة أي الصحبة[1]. واصطلاحا: من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة في الأصح[2].

فيدخل بهذا التعريف الأعمى كابن أم مكتوم ونحوه فهو صحابي بلا خلاف ولا رؤية له، ومن ارتد ثم رجع كالأشعث بن قيس ونحوه، ويخرج به أيضا من رآه كافرا ثم أسلم بعد موته كرسول قيصر فلا صحبة له، ومن رآه بعد موته صلى الله عليه وسلم قبل الدفن كأبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي؛ ومن صحبه ثم ارتد ولم يرجع، كابن خطل ونحوه.

والصحابة ﷺ كلهم عدول؛ سواء من لابس الفتن منهم أم لا، وهذا بإجماع من يعتدُّ به، ومعنى عدالتهم: أي تجنُّبُهم تعمد الكذب في الرواية والانحراف فيها، بارتكاب ما يوجب عدم قبولها، فينتج عن ذلك قبول جميع رواياتهم من غير تكلف البحث عن عدالتهم، ومن لابس الفتن منهم يحمل أمره على الاجتهاد المأجور فيه لكل منهم؛ تحسينا للظن

[1]- ابن دريد، *جمهرة اللغة*، 280/1.

[2]- ابن حجر، *نخبة الفكر*، ص63.

بهم؛ لأنهم حملة الشريعة[1]، وخير القرون[2].

النقطة الثانية: التعريف بالوليد بن عقبة –رضي الله عنه–.

هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط أبان بن أبي عمرو ذكوان بن أميّة بن عبد شمس بن عبد مناف الأمويّ، أخو عثمان بن عفان لأمه، يكنى أبا وهب، أسلم يوم الفتح، وبعثه رسول الله ﷺ مصدقا إلى بني المصطلق[3]، خرج في زمن أبي بكر إلى الشام مجاهدا واستعمله عثمان بن عفان على الكوفة ثم عزله[4] وولاه قبل ذلك عمر على صدقات بني تغلب[5]، كان من رجالِ قريشٍ ظُرْفًا وحِلمًا وشجاعةً وأدَبًا، وكان مِن الشُّعراءِ المطْبُوعين[6]. سكن المدينة، ثم نزل الكوفة، وبنى بها دارا، فلما قتل عثمان نزل البصرة، ثم خرج إلى الرقة، فنزلها واعتزل عليا ومعاوية، ولم يشارك في صفين، ومات بالرقة ودفن بها.[7]

وكان من أمره أنه افتتح طبرستان وجرجان، وكذلك افتتح أذربيجان بعد نقضها للعهد، ولما قتل عثمان لزم بيته ولم يشهد الجمل ولا صفين، ولما استقر الأمر لمعاوية جاءه فاعتذر إليه فعذره واستعمله على المدينة بعد مروان، وكان من مكارمه أن يصر صرر الدنانير فيلقيها بين يدى المصلين ليلة الجمعة بالكوفة، فكثر المصلون ليالى الجمع. وكان إذا سأل السائل ما ليس عنده كتب له بذلك دينًا عليه إلى الميسرة، وكانت وفاته سنة تسع وخمسين، رضي الله عنه[8].

المبحث الأول: عرض شبهة فسق الوليد بن عقبة رضي الله عنه بآية الحجرات والرد عليها.

عرض الشبهة: إن الوليد بن عُقبة رضي الله عنه فاسق، وذلك بشهادة القرآن عند قوله تعالى:{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ

[1]– الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، ص244.

[2]– أ البخاري، صحيحه، كتاب الشهادات، 938/2، ح 2509؛ مسلم، صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، 1962/4، ح 2533.

[3]– ابن حجر، الإصابة، 481/6.

[4]– ابن عساكر، *تاريخ دمشق*، 218/63.

[5]– ابن كثير، *البداية والنهاية*، 214/8.

[6]– ابن عبد البر، *الاستيعاب*، 483/6؛ المصدر نفسه، 487/6.

[7]– المصدر السابق نفسه 487\6.

[8]– ابن كثير *جامع المسانيد والسنن*، 465/3.

نَادِمِينَ﴾[الحجرات: 6] اعتمد الطاعنون على ذكر كثير من المفسرين[1] أن هذه الآية نزلت في الوليد بن عُقبة ﷺ حين عيَّنه النبي ﷺ ساعيا على صدقات بني المصطلق، وكان بينه وبين بني المصطلق شيء فَفَرِقَ منهم وهو على طريقه إليهم، فآثر الرجوع من حينه دون أن ينفذ ما أُمر، فجاء إلى النبي ﷺ وأخبره أنهم منعوا الزكاة وأرادوا قتله، فانتدب النبي ﷺ إليهم الجيش، فلما أشرف الجيش عليهم وجدوا الأمر على عكس ما قاله الوليد بن عقبة ﷺ، فأنزل الله هذه الآية.

الرد على الشبهة: يمكن تفنيد هذه الشبهة من عدة أوجه:

1. النظر في الأسانيد المروية بهذا الشأن، فإنها لا تخلو من ضعف ظاهر أو خفي، حتى قال الحافظ ابن حجر حول رواية الطبراني التي جاءت موصولة "وفي سندها من لا يعرف[2]".وقال الحافظ ابن كثير إن رواية الإمام أحمد أحسن ما ينقل في هذه المسألة[3]، وبعد وبعد دراسة إسناد الإمام أحمد ظهر لي أن درجة دينار الخزاعي الكوفي الذي يروي الحديث عن الصحابي الحارث بن ضرار الخزاعي مقبول، وقرر الحافظ في التقريب أن المقبول إن لم يتابع فحديثه لين، لذا حكم الشيخ شعيب الأرنؤوط على السند بالضعف لجهالة دينار الخزاعي الكوفي، في تحقيقه لمسند الإمام أحمد. وقد تفرد بالرواية عنه ابنه عيسى، إلا أنه حسن المتن بشواهده[4].

2. إن الروايات التي تقول بأن آية (إِن جَآءَكُم فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ...) [الحجرات: 6] نزلت في الوليد بن عقبة ﷺ روايات موقوفة على بعض التابعين مثل قتادة وعكرمة وابن أبي ليلى ويزيد بن رومان –رحمهم الله – ولا تصح، وغاية الأمر أنها نزلت في وقت حادثة إرسال الوليد بن عقبة ﷺ إلى بني المصطلق، ولم تتعين عليه بل هي

[1]– ينظر مثلا مجاهد، *تفسير مجاهد*، ص 611؛ الطبري، *جامع البيان*، 287/22؛ الثعلبي، *الكشف والبيان*، 363/24

[2]– ينظر ابن حجر، *الإصابة*، 482/6.

[3]– ينظر ابن كثير، *تفسير القرآن العظيم*، 708/6.

[4]– ينظر أحمد بن حنبل، *مسند الإمام أحمد*، حاشية 405/30.

عامة، وإطلاق لفظ الفاسق على الوليد شيء بعيد، لأنه توهم وظن الغدر به فأخطأ، والمخطئ لا يسمى فاسقا[1].

قال ﷺ: "إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه[2]"

3. يقول العلامة محب الدين الخطيب تعليقا على هذه القصة في تحقيق كتاب العواصم من القواصم "كنت أعجب كيف تكون هذه الآية نزلت في الوليد بن عقبة ﷺ، ويسميه الله فاسقا! ثم تبقى له في نفس خليفتي رسول الله صلى الله أبي بكر وعمر المكانة التي سجَّلها له التاريخ على مدى أحد عشر عاما قبل أن يوليه عثمان الكوفة. كيف يكون الموسوم بالفسق في صريح القرآن محل الثقة من رجلين لا نعرف في أولياء الله بعد رسوله صلى الله عليه وسلم من هو أقرب من الله منهما[3]"؟

4. ثناء الله تعالى ورسوله ﷺ على جميع الصحابة، ولم يأت نص يستثني صحابي بعينه، وعلى فرض أن هذا ثابت في حقه، فإن ذنب أحد من الصحابة مقارنة بحسناته كنقطة سوداء في جلد ثور أبيض. ويكفي الوليد بن عقبة ﷺ أنه داخل في الصحابة.

فيتقرر من ذلك أنه ليس هناك شيء في الآية يشير إلى أن الوليد بن عقبة ﷺ بعينه أنه فاسق لا تصريحا ولا تلويحا، وقد اتفق المفسرون على أنه ظن ذلك وليس في الرواية ما يقتضي أنه تعمد الكذب.

المبحث الثاني: عرض شبهة فسق الوليد بن عقبة ﷺ بآية السجدة والرد عليها.

عرض الشبهة: روى ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال الوليد بن عقبة رضي الله عنه لعلي بن أبي طالب ﷺ: أنا أحدُّ منك سنانا، وأبسط لسانا، وأملأ للكتيب، فقال علي ﷺ: اسكت، فإنما أنت فاسق. فنزلت: أَفَمَن كَانَ مُؤمِنا كَمَن كَانَ فَاسِقا لَّا يَستَوُۥنَ} [السجدة: 18].

[1]-ينظر *موسوعة بيان الإسلام: السنة النبوية*، 9/4.

[2]- ابن حبان، *التقاسيم والأنواع*، النوع الثامن والستون، 469/5، ح 4760.

[3]- ينظر ابن العربي، العواصم من القواصم، هامش ص 102-103.

الرد على الشبهة: قد أخطأ من نسب الفسق في هذه الآية إلى الوليد بن عقبة ﷺ لما يأتـي:

1. قول الإمام الذهبي إثر الرواية: إسناده قوي، لكن سياق الآية يدل على أنها في أهل النار. وقيل: بل كان السِّباب بين علي ﷺ وبين عقبة نفسه. أبو الوليد المعروف بشدة عدائه للإسلام والمسلمين[1]. وصحة الإسناد لا يلزم صحة المتن كما هو متقرر عند المحدثين.
2. إن هذه الآية من سورة مدنية، وعلي بن أبي طالب ﷺ من سكان المدينة ولم يؤثر أنه ثوي مكة بعد الهجرة، بينما مسلمة الفتح ومنهم الوليد بن عقبة ﷺ لم يؤثر عنهم أنهم سكنوا المدينة بعد فتح مكة لانتهاء مدة الهجرة حسب القاعدة الشرعية " لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية[2]" وإذا كان الوليد بن عقبة ﷺ قد سكن المدينة وعاش في كنف أخيه عثمان بن عفان ﷺ كما صرحت بذلك بعض الروايات فإننا نرجح أنه حدث أثناء الفترات التي تخللت توليته الوظائف لكل من أبي بكر وعمر[3].
3. اعتماد كبار الصحابة عليه في بعض أمور العامة، وهم أعلم الناس بالقرآن، ولو كان فاسقا لما اعتمدوا عليه.

فيتضح من ذلك أن معنى الآية إنما أراد الله أن ينبه العقول من عدم تساوي المتفاوتين المتباينين، فقال: {أَفَمَن كَانَ مُؤمِنا...} بأن عمَّر قلبه بالإيمان، وانقادت جوارحه

[1]– الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 415/3.

[2]–البخاري، *صحيح البخاري*، كتاب الوصايا، باب وجوب النفير وما يجب من الجهاد والنية، 63/4، ح 2842

[3]– ينظر أحمد عبد اللطيف حنفي، *الوليد بن عقبة، حياته – ولاية الكوفة*، ص 364.

لشرائعه، وترك مساخط الله، التي يضر وجودها بالإيمان. {كَمَن كَانَ فَاسِقا} قد خرب قلبه، وتعطل من الإيمان، فلم يكن فيه وازع ديني، فأسرعت جوارحه بموجبات الجهل والظلم، من كل إثم ومعصية، وخرج بفسقه عن طاعة الله.[1] وحاشا وليدا أن يكون بهذه المنزلة الدنيئة.

المبحث الثالث: عرض شبهة جور الوليد بن عقبة ﷺ على أزواجه ودعاء النبي ﷺ عليه من أجل ذلك، والرد عليها.

ذكروا أن امرأة الوليد بن عقبة رضي الله عنه أتت النبي ﷺ فقالت إن الوليد بن عقبة ﷺ يضربها، قال: قولي له: إن رسول الله ﷺ قد أجارني. قال علي ﷺ: فلم يلبث إلا يسيرا حتى رجعت، فقالت: ما زادني إلا ضربا، فأخذ هدبة من ثوبه فدفعها إليها. وقال: قولي له: إن رسول الله ﷺ قد أجارني، زاد ابن المقرئ قال علي ﷺ: وقالا فلم يلبث إلا يسيرا حتى رجعت إليه، فقالت ما زادني إلا ضربا فرفع يديه وقال ابن حمدان يده فقال: "اللهم عليك بالوليد"[2].

الرد على الشبهة: وتدفع هذه الشبهة بالأدلة الآتية:

1. إن أبا مريم الثقفي المدائني الذي يروي الحديث عن عليّ ﷺ، والذي يدور عليه إسناد القصة مجهولٌ متروك، كما قال الدارقطنيُّ[3] ووافقه الحافظ في التقريب على جهالته[4]. ورواية المتروك مردودة والمجهول أيضا حتى يتبين حاله.
2. لم يكن وليد بن عقبة ﷺ بهذه الصورة المشوهة عند نسائه، إذ كان معه زوجتان بقصر الإمارة في الكوفة إحداهما تدعى بنت ربيع بن ذي الخمار والأخرى بنت أبي عقيل، وقد حزنتا حين أصابه في الليلة المشؤومة عندما سرق خاتم الإمارة من مخدعه أثناء نومه، استيقظ الوليد بن عقبة ﷺ، وامرأتاه عند رأسه فلم ير خاتمه فسألهما عنه، وراحت كل واحدة

[1]- السعدي، *تيسير الكريم الرحمن*، 655/1.

[2]- ينظر ابن عساكر، *تاريخ مدينة دمشق*، 233/63.

[3]- البرقاني، *سؤالات البرقاني للدارقطني*، ص 76.

[4]- ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص 672.

منهما تبحث عن الخاتم، مما يدل على إبطال تلك الدعوة المزعومة.[1]

3. هب أن هذه الواقعة صحيحة وواقعية، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال في آخر حياته ما يذهب عنه هذه الدعوة حيث يقول: " اللهم فأيما مؤمن سببته، فاجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة[2]"

المبحث الرابع: عرض شبهة تولية الوليد بن عقبة ﷺ الكوفة، والرد عليها.

عرض الشبهة: إن عثمان بن عفان ﷺ ولّى الوليد بن عقبة ﷺ الكوفة على أساس المحابة لقومه ولأنه ابن أمه، وعزل عنها سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مع أن عمر بن الخطاب رضي الله هو الذي وصاه به.

الرد على الشبهة: إن هذه الشبهة موجهة بالحقيقة إلى عثمان لا إلى الوليد بن عقبة ﷺ، وعثمان رضي الله عنه وقّاف عند محارم الله وقد أثر عنه أنه قال يوم تولى الخلافة: «إن وجدتم في كتاب الله أن تضعوا رجلي في القيد، فضعوا رجلي في القيد»[3].

إن تولية عثمان ﷺ أقاربه كالوليد بن عقبة ﷺ وغيره أمر سائغ، ما لم يثبت أنهم فساق أو أن فسقهم ثبت عنده فأقرهم، ولكن لم يثبت شيء من هذا، فقد كان هؤلاء الناس أهل نجدة وكفاية وبصيرة بالإمرة وقدرة عليها. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –عليه رحمة الله–: "ولا نعرف قبيلة من قبائل قريش فيها عمال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من بني أمية... استعمل النبي ﷺ في عزة الإسلام على أفضل الأرض مكة عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية، وعثمان بن سعيد العاص على تيماء وخيبر، ...واستعمل الوليد بن عقبة ﷺ على صدقات بني المصطلق. وسبق معنا تولية أبي بكر وعمر رضي الله عنهما للوليد بن عقبة أيضا.

[1]– ينظر أحمد عبد اللطيف حنفي، *الوليد بن عقبة، حياته – ولاية الكوفة*، ص 365–366.

[2]– سبق تخريج الحديث في ص5.

[3]– أحمد بن حنبل، *مسند الإمام أحمد*، 496/1، ح 524.

فكأن عثمان يقول: أنا لم أستعمل إلا من استعمله النبي ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما[1]، ولما ثبت عند عثمان ﷺ أن الوليد بن عقبة ﷺ شرب الخمر عفاه عن الولاية بعد ما أقام عليه الحد، ومن أقيم عليه الحد فقد نقي من ذنبه، قال ﷺ:"... ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به في الدنيا فهو له كفارة..."[2]

ثم إن الوليد بن عقبة ﷺ ليس هو الوحيد الذي أصاب حدا من الصحابة، بل هناك عدد أصابوه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأقام عليهم الحد، منهم النعيمان شرب الخمر،[3] وماعز زنى،[4] والمخزومية سرقت،[5] وحسان بن ثابت قذف،[6] وإقامة الحد عليهم لا يؤثر ولا يقدح في عدالتهم بل ثبت عن النبي أنه قال في حق ماعز وغيره : " لقد تاب توبة لو قسمت بين الأمة لوسعتهم[7]".وصدور الذنب من الناس من من وقت لآخر أمر لا بد منه، ولو خلا الناس من الذنوب لما كان هناك منفذ لتطبيق ما أنزل الله من الحدود، ولذهب الله بهم وجاء بقوم آخرين يذنبون ثم يستغفرون.

وما صدر منهم من الذنوب لا ينافي تعظيمهم وعدالتهم؛ فهم بشر وليسوا معصومين عن الذنوب، وكون المرء صحابيا لا ينافي تلبسه بذنب من الذنوب، مع اليقين التام بأن الله قد غفر له، وحسن الظن الكامل أنه تاب إلى الله وأناب. {وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَٰلِحا فَإِنَّهُۥ يَتُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَابا} [الفرقان: 71]. يقول ابن حزم – رحمه الله–: " وتمرة يتصدق بها الصحابي أفضل من صدقة

[1]– ينظر ابن تيمية، *منهاج السنة النبوية*، 192/6.

[2]– البخاري، *صحيح البخاري*، كتاب المناقب، باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة وبيعة العقبة، 1413/3، ح 3679.

[3]– البخاري، *صحيح البخاري*، كتاب الحدود، باب الضرب بالجريد والنعال، 2488/6، ح 6393.

[4]البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحدود، باب هل يقول الإمام للمقر: لعلك لمست أو غمزت، 167/8، ح 6824.

[5]– البخاري، *صحيح البخاري*، كتاب الحدود، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان، 442/8، ح 6794.

[6]– البخاري، *صحيح البخاري*، كتاب المغازي، باب حديث الإفك، 166/5، ح 4146

[7]– مسلم، *صحيح مسلم*، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى، 1318/3، ح 1691..

غير الصحابي ولو تصدق بكل ما في الدنيا، وجلسة أحدهم ساعة مع رسول الله ﷺ أفضل من عبادة غيرهم الدهر كلـــه"[1].

فإذا كان الأمر كذلك فإن من الجدير بالذكر أن لا يكون شرب الوليد بن عقبة ﷺ للخمر سببا للطعن فيه والحط من قدره لأنه كغيره من الصحابة، وخاصة قد حسنت حاله بعدُ ولم يؤثر أنه واصل في تناول الخمر، ومما يدل على ذلك إعتزاله فتنة الصفين وانكبابه على عبادة ربه حتى جاءه الموت.

وأما سبب عزل سعد هو أنه اقترض من بيت المال مالا، وكان عبد الله بن مسعود ﷺ عليها، فجاءه يتقاضاه فاختصما، فبلغ عثمان ﷺ فغضب عليهما وعزل سعدا ﷺ[2]، لدفع الشر المترتب على المنازعات بين الناس قال تعالى: {وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفشَلُواْ وَتَذهَبَ رِيحُكُم وَٱصبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ} [الأنفال: 46]. ولأن الضرر يزال كما هو متقرر عند العلماء.

المبحث الخامس: مرويات الوليد بن عقبة بن أبي معيط – رضي الله عنه

يُعدُّ الصحابي الجليل الوليد بن عقبة ﷺ من الصحابة الذين قلّت عنهم الرواية في كتب السنة، ومع ذلك فإن قلة الرواية لا تعني انتقاصًا من مكانة الراوي أو طعنًا في عدالته. فالصحابة متفاوتون في عدد ما نقل عنهم، وذلك راجع إلى تفاوت أحوالهم من حيث طول الصحبة، وكثرة المجالسة للنبي ﷺ، ومدى انشغالهم بالرواية وبأمور الدولة أو الجهاد، وغيرها من الأسباب. وقد ثبتت صحبة الوليد ﷺ، وله في الإسلام سابقة وبلاء حسن، وشهد له القرآن الكريم بالإيمان، كما أنه أدى مهامه في الدولة الإسلامية في عهد النبي ﷺ والخلفاء من بعده، وهذا يدل على ثقته ومكانته، وإن قلّت روايته للحديث.

ومن هنا، فإن دراسة مرويات الوليد بن عقبة ﷺ، تسلط الضوء على مكانته مع قلة روايته، **فقد قلّت جدًا**، إذ **لم يُروَ عنه في دواوين السنة النبوية إلا حديثين**

[1]–ابن حزم، *الإحكام في أصول الأحكام*، 89/5.
[2]– ابن حجر، *فتح الباري*، 56/7.

فقط، وذلك لأسباب يأتي ذكرها بعيدة عن الأحكام السطحية التي تربط فضل الراوي بعدد الأحاديث التي رواها، دون النظر إلى سائر أعماله وجهاده وسيرته بين الصحابة.

وقلة روايات الوليد بن عقبة – رضي الله عنه– لا تُعد في الحقيقة طعنًا فيه أو منقصة له، ذلك أنها تعود لأسباب موضوعية، منها: أنه ليس من أهل الرواية كحال الكثير من الصحابة الكرام، وأن إسلامه **تأخر** إذ أنه أسلم عام الفتح. ثم **انشغاله بالإدارة والسياسة**، فقد تولى بعض المهام في الدولة الإسلامية كعامل في بعض الجهات. وزد على ذلك **قلة ملازمته للنبي ﷺ مقارنةً بغيره** من الصحابة الذين لازموا النبي ﷺ منذ بداية الدعوة في مكة أو أوائل الهجرة

القسم الثاني من الدراسة حول مرويات الوليد بن عقبة ﷺ.

وفيما يأتي سرد الروايات التي يرويها الوليد بن عقبة – ﷺ– مع دراستها دراسة حديثية.

الحديث الأول: قال أبو داود – رحمه الله تعالى– حدثنا أيوب بن مُحَمَّد الرقي، حدثنا عمر بن أيوب ، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج ، عن عبد الله الهمداني ، عن الوليد بن عقبة قال: «لما فتح نبي الله ﷺ مكة، جعل أهل مكة يأتونه بصبيانهم، فيدعو لهم بالبركة، ويمسح رؤوسهم قال: فجيء بي إليه وأنا مخلق، فلم يمسني من أجل الخلوق».

تخريج الحديث من المصادر الأصلية:

أخرج هذا الحديث جمع من الأئمة.[1]

[1]– أخرج هذا الحديث الإمام أبو داود في سننه كتاب الترجل، باب: في الخلوق للرجال، ج4 ص260 رقم الحديث:4181 عن أيوب بن مُحَمَّد الرقي، حدثنا عمر بن أيوب، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج، عن عبد الله الهمداني، عن الوليد بن عقبة به. والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج 26، ص304، رقم الحديث16379عن فياض بن مُحَمَّد الرقي، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج الكلابي، عن عبد الله الهمداني عن الوليد بن عقبة به، والإمام الطبراني في المعجم الكبير ج22 ص 268 رقم الحديث: 689.. من طريق فياض بن مُحَمَّد الرقي، ثنا جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج الكلابي، عن عبد الله الهمداني، عن الوليد بن عقبة به، وعن طريق المقدام بن داود، ثنا أسد بن موسى، ثنا زيد بن أبي الزرقاء، عن جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج، عن عبد الله الهمداني، عن أبي موسى، عن الوليد بن عقبة به، والإمام الحاكم في مستدركه كتاب معرفة الصحابة، باب: ذكر مقتل عثمان بن عفان ﷺ، ج5 ص 501 رقم الحديث4596، والإمام البيهقي في السنن الكبرى

دراسة رجال الإسناد: وبالنظر إلى الأسانيد السابقة نرى أن مدارها على جعفر بن برقان، عن ثابت بن الحجاج، عن عبد الله الهمداني، عن أبي موسى، عن الوليد بن عقبة، وعلى هذا سنقتصر على دراسة رجال إسناد أبي داود.

الراوي الأول: أيوب بن مُحَمَّد بن زياد الوزان أبو مُحَمَّد الرقي مولى ابن عباس ثقة[1].

الراوي الثاني: عمر بن أيوب العبدي الموصلي صدوق له أوهام[2].

الراوي الثالث: جعفر بن برقان الكلابي أبو عبد الله الرقي صدوق يهم في حديث الزهري.[3]

الراوي الرابع: ثابت بن الحجاج الكلابي الرقي قال ابن حجر عنه إنه ثقة.[4]

الراوي الخامس: أبو موسى الهمداني: قال **علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني** أبو موسى هذا مجهول[5].

الراوي السادس: الوليد ابن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية القرشي الأموي أخو عثمان لأمه له صحبة وعاش إلى خلافة معاوية[6].

الحكم على الحديث: هذا الحديث بهذا الإسناد ضعيف لجهالة أبي موسى الهمداني، ونكارة متنه، والحديث كذلك لا يمكنه الارتقاء لعدم تعدد طرقه حيث لا يوجد له متابع ولا شاهد، ولأن الجهالة ليست من الضعف الخفيف الذي ينجبر. وقال الإمام ابن حجر والشيخ شعيب الأرنؤوط: "هذا الخبر منكر لا يصح، ولا يمكن أن يكون من بعثه النبي ﷺ مصدقا صبيا في زمن الفتح[7]".

ووجه النكارة في هذا الحديث هو أنه يخالف ما رواه الثقات وأجمع عليه المفسرون من أن النبي ﷺ بعث الوليد بن عقبة إلى بني المصطلق ليقبض ما كان قد جمعوه من الصدقة... الحديث.[8]

كتاب: السير، باب: قسمة الغنيمة في دار الحرب، ج9 صـ 94 رقم الحديث: 17977، من نفس طريق الحاكم بمثله.

[1]- ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص 118.

[2]ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص 410.

[3]- ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص 140.

[4]- ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص 132

[5]- المِزّي، *خلاصة تذهيب تهذيب الكمال*، ص 471

[6]- ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص 583.

[7]- ابن حجر، *تهذيب التهذيب*، 426/7، الأرنؤوط، *حاشية سنن أبي داود*، 253/6.

[8]- أحمد بن حنبل، *مسند الإمام أحمد*، 403/30، ح 18459.

الحديث الثاني: قال الإمام الطبراني – رحمه الله تعالى– حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي، ثنا زهير بن عباد الرواسي، ثنا أبو بكر الداهري عبد الله بن حكيم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي عن الوليد بن عقبة قال: قال رسول الله ﷺ: "إن أناسا من أهل الجنة ينطلقون إلى أناس من أهل النار، فيقولون: بم دخلتم النار فوالله ما دخلنا الجنة إلا بما تعلمنا منكم؟ فيقولون، إنا كنا نقول ولا نفعل".

تخريج الحديث من المصادر الأصلية: أخرج هذا الحديث جمع من الأئمة.[1]

دراسة رجال الإسناد: وبعد تتبع الحديث في الكتب الحديثية المسندة وجدت أن المحدثين لم يذكروا هذا الحديث مسندا غير ما جاء عن الإمام الطبراني فإنه قد ساقه مسندا، فعلى هذا سنقوم بدراسة إسناده بدءا بالراوي الأول إلى الأخير.

الراوي الأول: أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان أبو العباس الرقي، قال الألباني: إنه من شيوخ الطبراني المكثرين[2]. وقال صاحب كتاب إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني: صدوق لأنه مشهور مكثر ولم يطعن فيه.[3]

الراوي الثاني: زهير بن عباد بن مليح بن زهير الرؤاسي الكوفي ابن عم وكيع بن الجراح بن مليح أصله كوفي وحدث بمصر ودمشق[4]، قال الدارقطني: مجهول[5]. وقال وقال ابن حجر في لسان الميزان وثقه آخرون[6]، وقال ابن عبد البر: زهير بن عَبَّاد ضعيف[7]. قال ابن أبي حاتم: أصله كوفي ثقة[8]. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: إنه يخطئ ويخالف[9].

الراوي الثالث: أبو بكر الداهري عبد الله بن حكيم: قال ابن حبان عنه: "كان

[1]– أخرج هذا الحديث الإمام الطبراني في المعجم الكبير ج 22 صـ 150 رقم الحديث: 405. وفي المعجم الأوسط ج 37 صـ 1 رقم الحديث 99. بإسناده عن أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان الرقي، ثنا زهير بن عباد الرواسي، ثنا أبو بكر الداهري عبد الله بن حكيم، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن الوليد بن عقبة به.

[2]– الألباني، *سلسلة الأحاديث الصحيحة*، 303/6

[3]– المنصوري، *إرشاد القاصي والداني*، ص 193–194.

[4]– ابن حجر، *تهذيب التهذيب*، 207/2.

[5]– الذهبي، *ميزان الاعتدال*، 83/2

[6]– ابن حجر، *لسان الميزان*، 528/3.

[7]– ابن حبان، *الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة*، 33/4 33/4

[8]– ابن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*، 591/3

[9]– ابن حبان، *الثقات*، 256/8.

يضع الحديث على الثقات ويروي عن مالك والثوري ومسعر ما ليس من أحاديثهم لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه"[1]، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: قال أبو مُحَمَّد ترك أبو زرعة حديثه ولم يقرأه علينا وقال: هو ضعيف. ثنا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول: عبد الله بن حكيم المديني أبو بكر الداهري ضعيف الحديث.

وقال مرة: ذاهب الحديث[2]، وقال الذهبي إنه أحد المتروكين بِاتِّفَاق[3]. وقال أحمد: ليس بشيء، وكذا قال ابن المديني، وَغيره، وقال ابنُ مَعِين مَرَّةً: ليس بثقة، وكذا قال النسائي، وقال الجُوزْجَاني: كذاب[4].

الراوي الرابع: إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي ثقة ثبت.[5]

الراوي الخامس: عامر بن شراحيل الشعبي بفتح المعجمة أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل، قال مكحول ما رأيت أفقه منه.[6]

الراوي السادس: الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية القرشي الأموي أخو عثمان لأمه له صحبة وعاش إلى خلافة معاوية.

الحكم على الحديث: هذا الحديث بهذا الإسناد لا يصح لعلتين اثنتين، نجملها فيما يأتي:

الأولى: أن زهير بن عباد بن مليح بن زهير الرؤاسي الكوفي اختلف النقاد في تعديله وتجريحه، فذهب جمع من النقاد إلى تضعيفه، إلا أننا بعد النظر في المضعفين له ظهر أنهم من النقاد المتشددين، بينما من ناحية أخرى نجد أن الآخرين عدَّلوه، وفي تعديلهم إياه نظر إذ أن ابن حبان قال بعد أن ذكره في الثقات إنه يخطيء ويخالف. مما يجعل الباحث اعتبار قول المجرحين له.

الثانية: كون أبي بكر الداهري عبد الله بن حكيم متروكا ووضاعا بل تواترت أقوال

[1]- ابن حبان، *المجروحين*، 21/2.
[2]- ابن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*، 41/5.
[3]- الذهبي، *المغني في الضعفاء*، 774/2.
[4]- ابن حجر، *لسان الميزان*، 464/4.
[5]- ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ص 107.
[6]- المصدر نفسه، ص 287.

النقاد والمحدثين في تجريحه كما أشرنا إلى ذلك في دراسة رجال الإسناد.

ومع كل ما تقدم فإنه يمكن القول إن معنى الحديث صحيح لما جاء عنه صلى الله عليه وسلم قال: "يجاء بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار، فتندلق أقتابه في النار، فيدور كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع أهل النار عليه فيقولون: أي فلان ما شأنك؟ أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهانا عن المنكر؟ قال: كنت آمركم بالمعروف ولا آتيه، وأنهاكم عن المنكر وآتيه[1]".

الخاتمة وأهم نتائج البحث

الحمد الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد انتهائي من إعداد هذا البحث، توصلت إلى نتائج عديدة ومن أهمها: توضيح أن عدالة الصحابة لا تعني العصمة من الخطأ، بل تعني الثقة في نقلهم للدين مع إمكان الوقوع في الزلل البشري. ومن خلال تسليط الضوء على شخصية الصحابي الجليل الوليد بن عقبة ﵁، تتضح جهوده في خدمة الإسلام ومكانته في التاريخ الإسلامي. ويتضح أيضًا أن آية الحجرات لا تدل صراحة ولا تلميحًا على فسقه، كما أن الفاسق لا يكون محل ثقة عند قوم صالحين، مما يبين أن الوليد لم يكن كذلك في نظر الصحابة. ويُؤكد في هذا السياق أن من وقع في معصية ثم تاب منها لا يُسمى فاسقًا بعد توبته، كما أن من دعا عليه النبي ﷺ وهو ليس أهلا لها فإن تلك الدعوة تكون له رحمةً ومغفرةً يوم القيامة. كما تُفند الدراسة دعوى أن الخليفة عثمان ﵁ آثر أخاه الوليد على غيره دون حق، ويُقرَّر أن من أقيم عليه الحد في الدنيا كان ذلك كفارة لذنبه يوم القيامة، مما يعزز فهم عدالة الصحابة في إطارها الشرعي المتزن.

ثم إن الصحابي الوليد بن عقبة رضي الله عنه من الصحابة المقلّين من حيث الرواية، غير أن ذلك لا يقدح في عدالته أو مكانته، إذ إن قلة الرواية ترجع لأسباب موضوعية مثل تأخر إسلامه وانشغاله بالإدارة وقلة ملازمته للنبي ﷺ. لم يُروَ عنه إلا حديثان فقط، وقد درسهتما من حيث الإسناد والمتن.

[1]- البخاري، *صحيح البخاري*، 1191/3

الحديث الأول عن امتناع النبي ﷺ عن مسّه بسبب الخلوق، وقد حكمت عليه بالضعف لجهالة أحد رواته ونكارة متنه. أما الحديث الثاني فهو عن أهل الجنة والنار، وحكمت عليه بعدم الصحة بسبب وجود راوٍ متروك وآخر مختلف فيه. ومع ضعف السند، فإن المعنى العام للحديث الثاني صحيح وثابت بأحاديث أخرى في الصحيحين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

قائمة المصادر والمراجع.

- **القرآن الكريم.**

1. ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن مُحَمَّد. (1952م/1271هـ) *الجرح والتعديل* (ط1). حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
2. ابن العربي، مُحَمَّد بن عبد الله أبو بكر. (1407هـ / 1987م) *العواصم من القواصم* (تحقيق: محب الدين الخطيب، محمود مهدي اسطنبولي؛ ط. 2). بيروت: دار الجيل.
3. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1406هـ / 1986م) *منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية* (تحقيق: مُحَمَّد رشاد سالم). الرياض: جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية.
4. ابن حبان البُستي، مُحَمَّد بن حبان. (1973م/1393هـ) *الثقات* (ط. 1). حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية.
5. ابن حبان البُستي، مُحَمَّد بن حبان. (1976م/1396هـ) *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين* (تحقيق: محمود إبراهيم زايد؛ ط. 1). حلب: دار الوعي.
6. ابن حبان، أحمد بن حبان. (1433هـ / 2012م) *المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها* (تحقيق: مُحَمَّد علي سونمز، خالص آي دمير). بيروت: دار ابن حزم.

7. ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان. (1396هـ) *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين* (تحقيق: محمود إبراهيم زايد). حلب: دار الوعي.
8. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين. (1390هـ / 1971م) *لسان الميزان* (تحقيق: دائرة المعارف النظامية). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
9. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين. (1390هـ) *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، الطبعة: السلفية الأولى؛ دار النشر: المكتبة السلفية، مصر.
10. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين. (1406هـ / 1986م) *تقريب التهذيب* (تحقيق: مُحَمَّد عوامة؛ ط. 1). سوريا: دار الرشيد.
11. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين. (1435هـ / 2014م) . *تهذيب التهذيب* (اعتناء: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد). بيروت: مؤسسة الرسالة.
12. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين. (1441هـ / 2020م) *نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر* (تحقيق: د. عبد المحسن بن مُحَمَّد القاسم؛ ط. 2). (بيانات النشر كما وردت).
13. ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. (د.ت.) *الإحكام في أصول الأحكام* (تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر). بيروت: دار الآفاق الجديدة.
14. ابن حنبل، أحمد. (1421هـ / 2001م) *مسند الإمام أحمد بن حنبل* (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون؛ إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي). بيروت: مؤسسة الرسالة.
15. ابن دريد الأزدي. (1987م) *جمهرة اللغة* (تحقيق: رمزي منير بعلبكي). بيروت: دار العلم للملايين.
16. ابن عبد البر، مُحَمَّد بن عبد البر. (1440هـ / 2019م) *الاستيعاب في معرفة الأصحاب* (تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي؛ ط. 1). مصر: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية.

17. ابن عساكر، عماد الدين. (1415هـ) *تاريخ مدينة دمشق* (دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

18. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1431هـ) *البداية والنهاية*)مطبعة السعادة، القاهرة.

19. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (1431هـ) *تفسير القرآن العظيم* (تحقيق: حكمت بن بشير بن ياسين؛ ط. 1). السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

20. أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي (1432هـ / 2011م) *الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة* (دراسة وتحقيق: شادي بن مُحَمَّد بن سالم آل نعمان). صنعاء: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة.

21. الألباني، مُحَمَّد ناصر الدين. (1995م) *سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها* (ج 6). الرياض: مكتبة المعارف.

22. البخاري، مُحَمَّد بن إسماعيل. (1414هـ / 1993م) *صحيح البخاري* (تحقيق: مصطفى ديب البغا؛ ط. 5). دمشق: دار ابن كثير؛ دار اليمامة.

23. البرقاني، أحمد بن مُحَمَّد. (1404هـ) *سؤالات البرقاني للدارقطني* (رواية الكرجي؛ تحقيق: عبد الرحيم مُحَمَّد أحمد القشقري). لاهور، باكستان: كتب خانه جميلي.

24. البيهقي، (2003) *السنن الكبرى* (تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، ط. 3). دار الكتب العلمية.

25. الثعلبي، أحمد بن مُحَمَّد. (2002م/1422هـ) .*الكشف والبيان عن تفسير القرآن* (تحقيق: أبو مُحَمَّد بن عاشور؛ ط. 1). بيروت: دار إحياء التراث العربي

26. حنفي، أحمد عبد اللطيف. (د.ت.) *الوليد بن عقبة: حياته – ولاية الكوفة* (بحث منشور). جامعة حلوان.

27. الخزرجي، صفي الدين أحمد بن عبد الله. (1416هـ) *خلاصة*

تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة؛ ط. 5). حلب / بيروت: مكتب المطبوعات الإسلامية / دار البشائر.

28. الذهبي، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد. (1427هـ / 2006م) *سير أعلام النبلاء*. القاهرة: دار الحديث.

29. الذهبي، شمس الدين. (1382هـ / 1963م) *ميزان الاعتدال في نقد الرجال* (تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي). بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

30. الذهبي، شمس الدين. (1431هـ) *المغني في الضعفاء* (تحقيق: نور الدين عتر).

31. السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (1420هـ / 2000م) *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان* (تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق؛ ط. 1). (الناشر: مؤسسة الرسالة).

32. الطبراني، (1995) *المعجم الأوسط* (تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد، وأبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني). دار الحرمين.

33. الطبراني، (1985 *المعجم الكبير* تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط 2. مكتبة ابن تيمية.

34. الطبراني، (1985) *الروض الداني (المعجم الصغير)* (تحقيق: مُحَمَّد شكور محمود الحاج أمرير، ط. 1). المكتب الإسلامي، دار عمار.

35. الطبري، مُحَمَّد بن جرير. (2001م/1422هـ) .*جامع البيان في تأويل القرآن* (تحقيق: أحمد شاكر وآخرون؛ ط. 1). القاهرة: هجر.

36. الطحان، محمود. (1425هـ / 2004م) *تيسير مصطلح الحديث* (ط. 10). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

37. مجاهد بن جبر. (د.ت) . *تفسير مجاهد* .القاهرة: دار الفكر.

38. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. (1374هـ / 1955م) *صحيح مسلم* (تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي). القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

39. المنصوري، نايف بن صلاح بن علي. (1427هـ / 2006م) *إرشاد حول عدالة الصحابة* (تحت إشراف نخبة من العلماء).

القاصي والداني إلى تراج

40. م *شيوخ الطبراني* .الرياض: مكتبة ابن تيمية – دار الكيان.

41. موسوعة بيان الإسلام. (1413هـ.) *السنة النبوية: شبهات*